الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية

الجولة الثانية من المفاوضات – 14–18 ديسمبر/كانون الأول 2020

وثيقة تضم مقترحات بشأن القسمين 3–3 و3–4 والفقرة 56

على نحو مناقشتها خلال الاجتماع الأخير لأصدقاء الرئيس في 3 ديسمبر/كانون الأول 2020

3–3 الوصول [المتساوي و] المنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية [من خلال النظم الغذائية المستدامة]

[*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

54- تشمل البيئات الغذائية الأغذية المتاحة والتي يسهل وصول الناس إليها في محيطهم، والجودة التغذوية لهذه الأغذية وسلامتها وسعرها وملاءمتها وتوسيمها والترويج لها. وينبغي أن تحرص هذه البيئات على أن تتوافر للأشخاص سبل الوصول [المتساوي و] المنصف إلى ما يكفي من الأغذية الميسورة الكلفة والمأمونة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة[1]، مع مراعاة مختلف العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على هذا الوصول. ويمكن أن يشكل الحصول على أنماط غذائية صحية مشكلة بالنسبة إلى العديد من الأشخاص، ذلك أنها قد لا تكون متوافرة أو متاحة أو ميسورة الكلفة لأسباب كثيرة. ويعرض هذا القسم نقاط دخول سياساتية ممكنة لتحسين الوصول المادي والاقتصادي إلى الأنماط الغذائية الصحية وتوافرها من خلال النظم الغذائية المستدامة في الأماكن التي يشتري فيها الناس الأغذية ويختارونها ويتناولونها [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*].

3-3-1 تحسين الوصول إلى الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تحسّن توافر الأغذية المأمونة والمغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة وإمكانية الوصول إليها، [بما في ذلك] من خلال نظام تجاري عالمي ومستند إلى القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف، [وضمان عدم ممارستها أثرًا سلبيًا على الحق في غذاء كاف[2].] [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

(ب) وينبغي للحكومات أن تراعي إرشادات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لضمان المحافظة على سلامة النظم الغذائية وقدرتها على المرونة، وتوافر الإمدادات الغذائية المناسبة والمأمونة وقدرة جميع الأشخاص على الوصول إليها في أوقات الأزمة (مثل الجائحات). وينبغي للحكومات أن تقر بأهمية أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين والمزارعين الأسريين في هذا الصدد. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*].

(ج) وينبغي للحكومات، في أوقات الأزمات، أن تعلن إنتاج الأغذية وتوزيعها وتجهيزها وتسويقها كخدمات أساسية [في كل مكان] [و] لإبقاء الممرات التجارية مفتوحة [بما في ذلك تفادي القيود على التصدير] [ضمن البلد الواحد وفي ما بين البلدان] [من أجل] لضمان [الحق في الغذاء و] استمرار عمل الجوانب المهمة من

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة. 2004. الفقرة 15 من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

[2] منظمة الأغذية والزراعة. 2004. الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

النظم الغذائية في جميع البلدان[3] [، مع مراعاة ظروف الأمن الغذائي الوطني فضلاً عن أوضاع الصحة، والصحة النباتية والوضع الوبائي]. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

(د) وينبغي للحكومات أن تأخذ الإنصاف والمساواة في الحسبان عند العمل على معالجة البيئات الغذائية وأن تحرص على حصول أعضاء المجتمعات المحلية الضعيفة والسكان الأصليين، والمجتمعات المحلية، والفلاحين، والرعاة، وصغار الصيادين، والعاملين في الزراعة وفي قطاع الأغذية، والنساء والشباب من سكان الأرياف والمدن، وذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يواجهون قيودًا بسبب العمر أو والمرض، على فرص كافية للوصول إلى الأغذية المتنوّعة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(هـ) وينبغي للحكومات أن تقلل من الحواجز ليتمكن الأشخاص من زرع مختلف أنواع الأغذية، [بما فيها] [لا سيما] الأغذية الطازجة، التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية [من خلال النظم الغذائية المستدامة]، أو نقلها أو حفظها أو شرائها أو طلبها أو الحصول عليها بطرق أخرى في بيئة غذائية معيّنة. ويمكن تحقيق ذلك [في جملة أمور، عبر تيسير الاتصال بشبكة الإنترنت وتقديم الخدمات بصورة مبتكرة أو] عبر وضع سياسات التخطيط الريفي والحضري [وتوفير الحوافز [غير الضارّة بالتجارة]] التي تشجّع متاجر البيع بالتجزئة على بيع مجموعة متنوعة من الأغذية المغذّية [والمأمونة] والميسورة الكلفة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وتمنع، إذا اقتضت الحاجة، انتشار المتاجر التي تبيع فائضًا من الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من [الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة، والسكريات والملح/الصوديوم]، [حد المغذّيات] والتي تعزز [،حسبما وحينما يكون ذلك ملائماً،] إنتاج الأغذية في الحدائق المنزلية والمجتمعية وفي المدارس والبساتين، حيثما يكون ذلك مناسبًا [على الصعيد الموسمي والمحلي].[وينبغي النظر في الأدلة وفي كفاءة تلك السياسات من حيث الكلفة في السياق الاقتصادي الاجتماعي المحلي وظروف السوق]. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

(و) وينبغي للحكومات أن تنظر في تدابير تشجّع أسواق المزارعين والصيادين، وتجار التجزئة المتنقلين، وبائعي الأغذية في الشوارع، وتجار البيع بالتجزئة الآخرين الذين يبيعون الأغذية المتنوّعة التي تم إنتاجها محليًا أو التزوّد بها من حول العالم والتي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ز) ويمكن للحكومات، بالتشاور مع جمعيات المستهلكين والسكّان المحليين، أن تشجع بائعي الأغذية بالتجزئة المحليين وأسواق الأغذية المحلية على زيادة عدد الأغذية المأمونة والمغذية المنتجة بطريقة مستدامة، من التي يتم إنتاجها محليًا أو يتم التزوّد بها عالميًا على حد سواء، التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة، وأصنافها ومبيعاتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مجالس محلية معنيّة بالسياسات الغذائية لأخذ رأي المقيمين بشأن أفضل طريقة لتحسين توافر الأنماط الغذائية الصحية في مجتمعاتهم المحلية والوصول إليها وإتاحتها بكلفة ميسورة، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأكثر تأثرًا بالجوع وبسوء التغذية بأشكاله كافةً. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

[3] Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition. June 2020. United Nations, New York

2-3-3 تحسين توافر الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإتاحتها بكلفة ميسورة من خلال النظم الغذائية المستدامة: [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(أ) [ينبغي] [يجوز] للحكومات أن تنظر في اعتماد تدابير [لدعم المستهلكين] ومبادرات طوعية، [بما في ذلك [سياسات ضريبية] [وأدوات اقتصادية] [وفرض الضرائب]] حيثما يكون ذلك مناسبًا، لتحسين توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة [من خلال النظم الغذائية المستدامة] [وتشجيع شراء الأغذية والمشروبات المغذية] [.] [وفي الوقت نفسه عدم التشجيع على استهلاك السكر والمشروبات المحلاة والأغذية غير الصحية [عالية التجهيز]] [وتشجيع السياسات والبرامج الرامية إلى منع الوزن الزائد والسمنة أو خفضهما]. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

(ب) وينبغي للحكومات، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، أن تقوّي نظم المشتريات العامة عبر الحرص على توافر الأنماط الغذائية الصحية وسهولة الوصول إليها وتيسّر كلفتها وجعلها ملائمة في السياقات والمؤسسات العامة [من قبيل الحضانات وغيرها من مرافق رعاية الأطفال، والمدارس، والمستشفيات، وبنوك الأغذية، [وأماكن العمل،] والمكاتب الحكومية، والقواعد العسكرية، والسجون، [ودور التمريض]،[ومرافق الرعاية]،] بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية [وعبر العمل مع [أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين] [والسلاسل الغذائية المحلية عند توافرها]]. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

(ج) وينبغي للحكومات أن تربط توفير الوجبات المدرسية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة بتحقيق أهداف تغذوية واضحة تكون متّسقة مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية ومكيّفة مع احتياجات الفئات العمرية المختلفة، مع إيلاء عناية خاصة للشرائح الأشد تأثرًا بالجوع وبسوء التغذية. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(د) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين النظر في الترويج للوجبات المدرسية المحلية حيث يتم شراء الأغذية المقدمة في المدارس وغيرها من مرافق رعاية الأطفال، حيثما يكون ذلك مناسبًا، من أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارعين الأسريين لدعم المجتمعات المحلية وتوفير فرص التعليم للطلاب. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(هـ) وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تيسير توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة من خلال النظم الغذائية المستدامة للأسر الفقيرة من خلال برامج الحماية الاجتماعية، من قبيل القسائم الشرائية للأغذية المغذية أو التحويلات النقدية أو برامج التغذية المدرسية أو برامج الوجبات المجتمعية الأخرى. ويجب أن ترتبط تلك البرامج بنتائج تغذوية واضحة، تتسق مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية ومتكيّفة مع احتياجات الشرائح العمرية المختلفة. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(و) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تعزز جهوزية برامج الحماية الاجتماعية وقدرتها على الصمود من أجل التصدي للجائحات والصدمات النظامية الأخرى التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ز) وينبغي للحكومات والمستهلكين ومنظمات المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية تشجيع توافر الأغذية المأمونة والمغذّية والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية بما في ذلك الأغذية المغذية والمنتجة بطريقة مستدامة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين وأسواق الصيادين والمنظمات الاجتماعية، وغير ذلك من جهود لبناء المجتمعات المحلية التي تجمع الأشخاص حول ثقافات غذائية محلية. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

3-3-3 رصد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الاتجاهات لصالح الأنماط الغذائية الصحية من خلال النظم الغذائية المستدامة: [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(أ) ينبغي للحكومات الإقرار بتأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وشراء الأغذية عبر الإنترنت، ورصدها، وعليها تشجيع شركات الإعلام على الترويج للأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية على وسائل التواصل الاجتماعي. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ب) وينبغي للحكومات أن تعترف بالاتجاه المتنامي المتمثل في شراء الأغذية على الإنترنت واستهلاكها خارج المنزل (بما في ذلك الأغذية المباعة في الشوارع)، ويمكنها، بحسب ما تقتضيه الظروف الوطنية، أن تعزز السياسات التي ترمي إلى تشجيع المطاعم والمنافذ الإلكترونية على تقديم الأطباق المصنوعة من الأغذية المغذية والمأمونة والمنتجة بطريقة مستدامة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وعرض المعلومات بشأن الأغذية في قائمة الطعام (مثل السعرات الحرارية وتركيبة المنتجات وغيرها من المعلومات عن المحتوى التغذوي والمعلومات الأخرى ذات الصلة مثل تقييمات دورة الحياة) [أو الأوسام [الشهادات] المتصلة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين])، وتفادي الفاقد والمهدر من الأغذية، واحترام أي لوائح ذات صلة خاصة بسلامة الأغذية. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*]

سلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة

55- تعد سلامة الأغذية عاملًا أساسيًا في جميع أجزاء النظام الغذائي وتتسم بأهمية حاسمة في الوقاية من العوامل الممرضة والمخاطر والأمراض المنتقلة عن طريق الأغذية، ومن السموم والملوثات التي تحدث بصورة طبيعية، ومخلفات مبيدات الآفات، [والمضادات الحيوية، ومضادات الميكروبات،] [والأدوية البيطرية [بما فيها مضادات الميكروبات]] [والمعادن الثقيلة.] وتمثل الأمراض الحيوانية والنباتية أيضًا تهديدات لسلامة النظم الغذائية وقدرتها على الصمود ولصحة الإنسان وتغذيته. ولا يمكن أن تعتبر الأغذية مغذّية إن لم تكن مأمونة، كما يعيق الافتقار إلى سلامة الأغذية اعتماد الأنماط الغذائية الصحية. [ومن ناحية أخرى، فإن تجهيز الأغذية بالطريقة التي تضمن الغذاء المأمون والممتد الصلاحية، قادر على الانتقاص من الجانب التغذوي بسبب إضافة الصوديوم والسكريات ونزع المغذيات الدقيقة. ولذا فإن الاتزان الدقيق، وتطبيق مبادئ سلامة الأغذية مع الاحتفاظ بالصفات التغذوية لأمر مهم.] [وبالتالي، فإن التدابير الرامية إلى تحقيق سلامة الأغذية يجب أن ترتكز على العلوم وتقييمات المخاطر المستندة إلى الأدلة، بالتماشي مع القواعد المتفق عليها من جانب الأطراف المتعددة.] وتتزايد الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على تتبع سلامة الأغذية [من أجل المساعدة على رصد تدفق الإمدادات الغذائية، وتحسين ربط المنتجين بالمستهلكين، و] تيسير عمليات استرجاع الأغذية من الشبكات المنسّقة. ويسلّط هذا القسم الضوء على الحاجة إلى التعاون [العالمي] [الدولي] والوطني في مجال سلامة الأغذية [وإلى أن يكون كل صاحب مصلحة مسؤولًا وخاضعًا

للمساءلة بشأن مصدر الأغذية ومناولتها ومراقبة جودتها بسبب إمكانية انتشار الأمراض عن طريقها.] [ينبغي للسلامة الغذائية أن تعزز من خلال التقييمات الفعالة للمخاطر التي تؤدي إلى نظم رقابية مناسبة لمختلف النطاقات والسياقات وسبل الإنتاج والتسويق]. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*].

3-4-1 تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال سلامة الأغذية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعزز سلامة الأغذية في سياساتها المتعلّقة بالنظم الغذائية وأن تطوّر سياسات وبرامج مستندة إلى العلوم وخاصة بالسياق المحدد بشأن سلامة الأغذية يكون من شأنها أن تنظر في اعتماد إجراءات على امتداد النظم الغذائية وتتعلّق بإنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ب) ويتعيّن على الحكومات القيام، حسب الاقتضاء، بتطوير ووضع وتقوية وإنفاذ نظم مراقبة لسلامة الأغذية، بما في ذلك مراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بسلامة الأغذية واعتمادها وتحديثها وتنفيذها ليتمكن منتجو وموردو الغذاء على طول سلسلة إمدادات الأغذية من تأدية عملهم بسلامة. وينبغي للحكومات أن تنفّذ، حسب الاقتضاء وبدعم من المنظمات الحكومية الدولية، المواصفات المعتمدة دوليًا، وفقًا للفقرة 39 من الخطوط التوجيهية الطوعية. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ج) وينبغي للحكومات والشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تشارك [بحسب المقتضى] في الشبكات الدولية [*] لتبادل المعلومات بشأن سلامة الأغذية، بما في ذلك مراقبة المخاطر المنقولة بواسطة الأغذية وتفشي الأمراض وإدارة حالات الطوارئ، وأن تتقاسم الأدلة والبيانات معها وتساهم فيها لتحسين سلامة الأغذية في مجموعة من القضايا مثل [جودة المياه]، ومخلفات مبيدات الآفات و[مخلفات مضادات الميكروبات] والمنتجات الطبية البيطرية أو الخاصة بالصحة النباتية، [والمواد المسببة لاضطرابات الغدد الصماء]، [والملوثات الكيميائية والسموم التي تنشأ بصورة طبيعية]، [واستخدام المواد غير المرخص بها وغير المأمونة] المضافة إلى الأغذية، والبكتيريا الممرضة والفيروسات والسموم والطفيليات والأمراض الحيوانية المصدر، والاحتيال/الغشّ في المنتجات الغذائية. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*].

3-4-2 ضمان سلامة الأغذية في نظم الإنتاج:

(أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تنفيذ نهج الصحة الواحدة[4] إزاء سلامة الأغذية على طول سلسلة إمداد الأغذية والأعلاف، عند المقتضى، مع الاعتراف بالترابط القائم بين سلامة الأغذية وصحة الإنسان والنباتات والحيوانات والبيئة، لا سيما من أجل الوقاية من الأمراض الحيوانية المصدر وغيرها من الأمراض الناشئة المعدية القادرة على التحول إلى جائحة. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

---

[4] الصحة الواحدة هي نهج يرمي إلى تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والتشريعات والبحوث التي تتواصل فيها قطاعات متعددة (مثل الصحة العامة، وصحة الحيوان والنبات، والبيئة) وتعمل معًا من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة العامة. المرجع: https://www.who.int/features/qa/one-health/en/

(ب) وينبغي للحكومات، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، أن تضع خططًا وطنية [مستندة إلى العلوم والمخاطر] لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات في الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والنباتات، بما في ذلك إنتاج العلف، تراعي المواصفات المعتمدة [من جانب أطراف متعددة] [دوليًا] [التي تتصل باتفاقات منظمة التجارة العالمية بأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية][هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان]، وأن تنفذها من أجل تعزيز ودعم الاستخدام الرشيد والمناسب لمضادات الميكروبات[ذات الأهمية الطبية][5]، بما في ذلك التخلص التدريجي من استخدامها كمواد محفزة للنمو[6][في غياب تحليل المخاطر].[ومن الضروري تطبيق نهج "الصحة الواحدة" التشاركي من أجل الحد من مقاومة مضادات الميكروبات بما في ذلك التوعية ناهيك عن تنمية القدرات على رصد مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة.] [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*].

3-4-3 حماية المستهلكين من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية في الإمدادات الغذائية:

(أ) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين تعزيز إمكانية التتبع في سلاسل الإمدادات الغذائية والكشف المبكر عن التلوّث وتحسينهما، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لإيجاد الحلول في مجال التتبّع. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ب) وينبغي للاستثمارات التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين أن تدعم تدريب منتجي الأغذية ومناوليها ومجهّزيها لتنفيذ التدابير الوطنية المستندة إلى العلوم والأدلة والقائمة على المخاطر التي يمكنها أن توفّر الأغذية المأمونة وأن تحافظ في الوقت نفسه على قيمتها التغذوية. [*وافق أصدقاء الرئيس على ذلك بصورة غير رسمية*]

(ج) وينبغي للحكومات أن تقرّ، [وأن تكيّف التشريعات والخطوط التوجيهية بانتظام] [بالمخاطر] الصحية الناشئة [المحتملة] [بالتعقيدات كما بالمزايا الممكنة على صعيد الأمن الغذائي والتغذية] وترصدها وتقيّمها [وتقيمها وتديرها] [وأن تدير] المنتجات الغذائية الجديدة التي تستحدثها التكنولوجيات الناشئة (مثل اللحوم المصنّعة في المختبرات والمنتجات [المعدّلة وراثيًا] [وتلك الناتجة عن التعديل الوراثي والتكنولوجيا البيولوجية الحديثة] ، وغيرها) حسب الاقتضاء، مع مراعاة تقييمات المخاطر العلمية ومواصفات الدستور الغذائي، أينما توافرت، كما يحصل مع أي منتج غذائي جديد [في الأطر التنظيمية الدولية][فضلاً عن القطاعات الشرعية غير العلوم [مثلاً تفضيلات المستهلكين]] [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا* بانتظار مناقشته].

5-3 المعارف التغذوية المتمحورة حول الإنسان والتثقيف والمعلومات

56- من الأهمية بمكان مراعاة المجموعة المتنوعة من الثقافات الغذائية، والمعايير الاجتماعية، والعلاقات، والتقاليد التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وإقامتها والمحافظة عليها وحمايتها [من خلال النظم الغذائية المستدامة] من غير تقويض التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعرض هذا القسم نقاط الدخول السياساتية لتشجيع الأنماط

---

[5] الفقرة 7 من المرفق جيم من التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين (2019) لمؤتمر المنظمة.

[6] الفقرتان (أ) و(د) من القرار 2015/4 الصادر عن مؤتمر المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

الغذائية الصـــحية من خلال دعم الأشـــخاص لتحســـين معارفهم، ووعيهم، وتثقيفهم، وجودة المعلومات المتاحة والدوافع والمهارات والممارسات التي تمكّن الجهات الفاعلة الرئيسية على امتداد النظم الغذائية [المستدامة]. وتعد التدخلات الخاصة بكل ســـياق وتعزيز [الأبعاد الصـــحية] للأنماط الغذائية والمعارف التقليدية المنبثقة عن مختلف النظم الغذائية أمرًا حيويًا لضـــمان التأثير على التغذية والبيئة بطريقة متســـاوية وإيجابية ومســـتدامة. [ويمكن للتدخلات الرامية إلى إحداث تغيير اجتماعي وسلوكي أن تحوّل الأنماط المتعلّقة بالأغذية واستهلاكها وأن تمكّن الأشخاص من القيام بخيارات أفضل لأنفسهم ولأسـرهم.] [وينبغي لجميع السـياسـات والتوصـيات أن تقيّم من قبل علماء متخصـصـين في مجال التغذية وينبغي لجميع القرارات والسياسات أن تقوم على مبررات منطقية علمية متينة]. [*النص الوارد بين قوسين يبقى معلقًا بانتظار مناقشته*].